

Distr.: General
24 September 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون
البند ١٥ من جدول الأعمال
ثقافة السلام

تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرارات الجمعية العامة ١٣٦/٧٢ و ١٣٧/٧٢ و ١٧/٧٢، التي طُلب فيها إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الأنشطة التي اضطلعت بها كيانات الأمم المتحدة المعنية من أجل تشجيع ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات. وأعدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بوصفها الوكالة الرائدة للعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)، هذا التقرير بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية، وسلطت الضوء على الاتجاهات الجديدة وطرحت توصيات لاتخاذ إجراءات بشأنها.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٣٦/٧٢، بشأن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام و ١٣٧/٧٢، بشأن متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، أن يقدم إليها، في دورتها الثالثة والسبعين، معلومات عن التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة في تنفيذ قراراتها بشأن تشجيع ثقافة السلام. وخلافا للتقارير السابقة المقدمة في إطار البند المعنون "ثقافة السلام"، فإن هذا التقرير وسع نطاقه إذ يتناول أيضا تطبيق القرار ١٧/٧٢ بشأن آثار الأعمال الإرهابية الموجهة ضد المواقع الدينية على ثقافة السلام. وهذا يتيح تناول العديد من التحديات الرئيسية والمتراكبة في كثير من الأحيان التي ظهرت في السنوات الأخيرة في سياق ثقافة السلام.

٢ - وتتخذ إجراءات تشجيع ثقافة السلام في ظل سياق عالمي يتسم باقتراب الثقافات بعضها من بعض ويتغير ديناميات النزاع وزيادة تعقدها. وتشكل ظواهر الهجرة والنمو السكاني والتقدم التكنولوجي، التي ما فتئت تتسارع وتيرتها ويتسع نطاقها، مشهدا عالميا يزداد ترابطا. وهذا الاتجاه، باقتران مع منح أولوية أكبر لمنع نشوب النزاعات في جهود السلام في الآونة الأخيرة، أفضى إلى تزايد الاعتراف عالميا بأهمية الحوار بين الثقافات والأديان. وأكد أن الحوار معيار لا بد من استيفائه وأداة لا بد من تسخيرها لإرساء ثقافة السلام.

٣ - وعلى مدى ما يقرب من عقدين من الزمن، ما فتئت الأمم المتحدة تعمل على إرساء ثقافة للسلام تقوم على احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتسامح، وتعزيز التنمية، والتثقيف من أجل السلام، وحرية تداول المعلومات، وتوسيع نطاق مشاركة المرأة. وهذا المطمح المشترك للبشرية، الذي منبعه الاحترام المتبادل وتمسك صادق بنبد العنف، ما فتئ يكتسب دعما دوليا متزايدا، في ظل ظرفية عالمية متغيرة. وإن إعلان الأمم المتحدة للسنة الدولية لثقافة السلام (٢٠٠٠)، والعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠)، والسنة الدولية للتقارب بين الثقافات (٢٠١٠)، والعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢) لا يدل على مساس الحاجة إلى تحقيق السلام فحسب، وإنما أيضا على ضرورة توفر الالتزام الجماعي وبذل الجهود في سبيل بلوغ الهدف.

٤ - وفي الوقت ذاته، باتت التهديدات المتصاعدة للتنوع الثقافي مكونا رئيسيا في المجتمعات وتطورها. وكثيرا ما تقترن التوترات المتزايدة بين المجتمعات المحلية التي تختلف ثقافتها وأديانها ومعتقداتها بانداءات محرضة على العنف، يوجهها أشخاص يتخذون أحيانا الثقافة مبررا لتصرفاتهم. وبرز ذلك مع الزيادة المقلقة في عدد الاعتداءات على مواقع التراث الديني والثقافي، التي تمثل شكلا من أشكال التطهير الثقافي، والتي يمكن اعتبارها جريمة حرب، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٧ (٢٠١٧). كما أن ذلك يبين زيادة التفاعل بين الثقافة والأمن والأنشطة الإنسانية. ويجدر بالإشارة أن القرار ١٧/٧٢، الذي يتناول الاعتداءات على التنوع الثقافي، يأتي ليكون تكملة مباشرة للقرارين ١٣٦/٧٢ و ١٣٧/٧٢، اللذين يركزان على الحوار بين الثقافات وإرساء التنوع الثقافي. ولذلك، فإن هذا التقرير يُقدّم عملا بهذه القرارات الثلاثة.

٥ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير والممتدة من أيار/مايو ٢٠١٧ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٨، حدوث عدة تطورات على الصعيد الدولي كان لها تأثير على عمل وكالات الأمم المتحدة، وعلى المسؤولية

الوطنية، وعلى الجهود الموحدة في سبيل إرساء ثقافة السلام. فاستحداث هيكل للسلام مثلاً أعطى دفعة جديدة لدراسة كيفية تناول السلام وتنسيق جهود السلام داخل الأمم المتحدة، كما أبرز ذلك الأمين العام في تقريره عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707-S/2018/43)، الذي استند إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، وهما قراران حديثان بشأن استعراض هيكل بناء السلام. وفي وقت لاحق، سعت كيانات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بركيزة السلام والأمن إلى زيادة العمل المشترك بين الركائز لصالح منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه.

٦ - وما زالت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ توجه جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تنفيذ إطار إنمائي طموح ومتكامل. وهي تبرز علاقة التعاضد بين السلام والتنمية الشاملة للجميع. ولئن كان السلام وارداً في العديد من أهداف التنمية المستدامة، فإن الهدف ١٦، بشأن تعزيز وبناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، يتسق تماماً مع مبدأ إرساء ثقافة السلام من حيث تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة. كما أن الهدف ١٦ يسلم بضرورة تذليل العقبات التي تعوق نشوء مجتمعات سلمية.

٧ - وعلى غرار التحول الاستراتيجي في السنوات الأخيرة نحو بناء السلام لمنع نشوب النزاعات، أخذت الجهود الرامية إلى التصدي للتطرف العنيف تركز على التدخل المبكر في دورة التطرف المفضي إلى العنف. وفي خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، تم الربط بوضوح بين منع التطرف العنيف والتنمية، وشجعت الدول الأعضاء على مواءمة سياساتها الإنمائية مع أهداف التنمية المستدامة، وأكد أن الكثير من هذه الأهداف لها أهمية بالغة في معالجة عوامل الدفع والجذب فيما يتعلق بالتطرف العنيف وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وهناك إدراك متزايد لفعالية الحوار في التصدي للتطرف العنيف، كما هو مبين في إطار مكافحة الخطاب الإرهابي الذي اقترحتة لجنة مكافحة الإرهاب (انظر S/2017/375).

٨ - ويوفر العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)، الذي اعتمدته المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وأقرته الجمعية العامة، إطاراً شاملاً للأنشطة التي يضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، وتوفر الأولويات الرئيسية المحددة في خطة عمل العقد الدولي هيكل هذا التقرير. وتبين المساهمات الواردة من طائفة من كيانات الأمم المتحدة أن نهجاً متعدد المستويات وأكثر تنوعاً بات يتبع في جهود بناء السلام على الصعد الدولي والوطني والمحلي. كما أن هذه المساهمات تلقي الضوء على عمل كيانات في الأمم المتحدة تشارك في جهود بناء السلام على الصعيد العالمي لم توثق أنشطتها في هذا المجال بالقدر الكافي من التفصيل فيما سبق.

ثانياً - تعزيز الفهم المتبادل للتنوع الثقافي والإثني واللغوي والديني وتبادل المعارف المتعلقة به

٩ - التنوع حقيقة في عالمنا المعولم، واحترام التعددية الثقافية يندرج في صميم ثقافة السلام. ومع ذلك، ففي جميع أنحاء العالم، لا تزال سياسات تأكيد الهوية تغذي التمييز وأوجه عدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى إضعاف النسيج الاجتماعي وتفاقم الاستبعاد والظلم الاجتماعي.

١٠ - وقد أصبح التنقل البشري مسألة محورية في الجهود الإنمائية العالمية، كما يتبين من التزام الدول الأعضاء بوضع اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية واتفاق عالمي بشأن اللاجئين في عام ٢٠١٨ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧١). وفي عام ٢٠١٥، قدر عدد المهاجرين الدوليين بحوالي ٢٤٤ مليون مهاجر، أي ٣,٣ في المائة من سكان العالم. والهجرة لها تأثير على جوانب اقتصادية واجتماعية وأمنية متعددة تنعكس على الحياة اليومية للناس في كثير من بلدان العالم. وفي عام ٢٠١٦، سجل وجود ٤٠,٣ مليون مشرد داخلي و ٢٢,٥ مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم، وهو حجم لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. وباتت قضايا الهجرة واللاجئين أكثر فأكثر مناطق تركيز جهود اليونسكو في السنوات الأخيرة، نظرا للارتباط المباشر مع ازدياد التمييز وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ولتحسين نظرة الناس إلى المهاجرين واللاجئين، نظمت اليونسكو مسابقة عالمية بعنوان "فتح القلوب والعقول للاجئين"، بدعم من المركز البحثي والمنهجي الاتحادي للتسامح وعلم النفس والتربية في الاتحاد الروسي، وبشراكة مع شبكة مشاريع المدارس المنتسبة لليونسكو، وهي شبكة عالمية تضم ١١ ٠٠٠ مؤسسة تعليمية في ١٨١ بلدا. وتم استنساخ إبداعات الأطفال الحائزين على جوائز في عدد مجلد "قوة التضامن"، الذي نشرته اليونسكو في عام ٢٠١٧. وهذه المبادرات تشجع الإدماج الاجتماعي واحترام الثقافات الأخرى في سن مبكرة في سبيل تمكين الشباب وتشجيعهم على أن يكونوا مواطنين متسامحين ومشاركين. ويجدر بالإشارة أن مسألة الهجرة هي مسألة محورية في مساهمة اليونسكو في الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٨.

١١ - وغالبا ما تكون المدن في صدارة المواضيع عند تناول مسألة الهجرة، إذ إنها جهات رئيسية للمهاجرين الداخليين والدوليين. ولذلك، فإن الهجرة لا تزال تؤثر في التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي للمدن. وقد خلصت مبادرة "المدن المرجحة باللاجئين: تشجيع الاندماج وحماية الحقوق"، التي أطلقتها اليونسكو مع مؤسسة ماريانا فاردينويانيس والفرع الأوروبي للتحالف الدولي للمدن المستدامة الشاملة للجميع، إلى أن معظم المدن المشاركة فيها وعددها ٥٠٠ مدينة يوجد بها ١٦ إلى ٤٠ في المائة من السكان ولدوا في الخارج. واستنادا إلى النتائج والتوصيات الواردة في المنشور المعنون "المدن المرجحة باللاجئين والمهاجرين" الصادر عام ٢٠١٦، نفذت اليونسكو أنشطة دعوة موجهة، شملت تقديم المشورة في مجال السياسات إلى المنتدى العالمي الرابع لرؤساء البلديات بشأن التنقل والهجرة والتنمية، الذي عقد في برلين في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

الاعتداءات على التراث الثقافي

استمرت الاعتداءات على المعالم الأثرية والمواقع والممارسات ذات الأهمية الثقافية أو الدينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أدرجت في التقرير الأول للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٤٧ (٢٠١٧) (S/2017/969) معلومات عن التدابير الجديدة المنفذة على الصعيدين الوطني والدولي، ومن هذه التدابير تعزيز التعاون بين السلطة القضائية وقوات الشرطة، وتدريب الموظفين المتخصصين في حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، والحد من الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، ومكافحة التطرف العنيف. وفي إطار الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٩٩ (٢٠١٥)، الذي يتضمن تدابير ملزمة قانونا لوقف تمويل الإرهاب الذي يتم عن طريق الاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية الآتية من العراق والجمهورية العربية السورية، كثفت اليونسكو تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الدوليين وقطاع سوق الأعمال الفنية.

واستمرت اليونسكو في مساعدة الدول الأعضاء في التدخل في إطار حالات الطوارئ المعقدة. وأثبت صندوق اليونسكو لحماية التراث في حالات الطوارئ أنه أداة فعالة لتمويل عمليات التدخل السريع من أجل توفير الحماية وتقييم الأضرار، فضلاً عن توفير أنشطة بناء القدرات للتعامل مع الأضرار الناجمة عن النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أفغانستان والجمهورية العربية السورية والعراق واليمن.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نظر المشاركون في حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن موضوع "دور التطهير الثقافي ومنع التطرف العنيف" في التحديات التي تطرحها حماية التراث في أوقات النزاع، والصلات بين حماية التراث ونقله ومكافحة العنف الطائفي، فضلاً عن أهمية الثقافة لتعافي المجتمعات المحلية الخارجة من النزاع. وعلى هامش هذا اللقاء، وقعت اليونسكو والمحكمة الجنائية الدولية خطاب إعلان نوايا يضيف الطابع الرسمي على التعاون بينهما ويعزز أكثر. وعقب إصدار المحكمة حكمها في آب/أغسطس ٢٠١٧، وهو الحكم الذي أصدرت فيه أول أمر لها لجبر الضرر الناجم عن جريمة الحرب المتمثلة في تدمير الممتلكات الثقافية بعد تدمير مزارات وأضرحة في تمبكتو، بمالي، عام ٢٠١٢، بادرت اليونسكو إلى التعاون مع صندوق المحكمة الاستئماني للضحايا من أجل الإسهام في إنصاف الضحايا.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، جمعت اليونسكو ممثلين وخبراء حكوميين رفيعي المستوى في مؤتمر رئيسي بشأن تداول الممتلكات الثقافية والتراث المشترك، تناول من بين ما تناوله موضوع التعاون في منع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

وخلال المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق الذي عقد في مدينة الكويت في شباط/فبراير ٢٠١٨، أطلقت اليونسكو، بالتعاون الوثيق مع حكومة وشعب العراق، ولا سيما الشباب والشبان، مبادرة رائدة بعنوان "إحياء روح الموصل"، التي هي مدينة ترمز إلى ثراء التنوع الثقافي للبلد. واستناداً إلى الاعتراف بالثقافة والتعليم باعتبارهما رافدين أساسيين لتعزيز بناء السلام والمصالحة المجتمعية من أجل الإعمار المستدام للمدينة، ستقوم اليونسكو بتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى إحياء المؤسسات الثقافية والتعليمية للمدينة ومكتباتها ومتاحفها واستعادة التراث الحضري والرموز المعمارية التي توحد الشعب العراقي.

١٢ - واستمرت الحملة العالمية #متحدون من أجل التراث (Unite4Heritage) في حشد الدعم في وسائل التواصل الاجتماعي لمناهضة التعصب والنزعة الطائفية من خلال تشجيع التنوع الثقافي والاحتفاء به. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أنشأت الحملة "غرفة أخبار لوسائل التواصل الاجتماعي" بلغات متعددة للتواصل مع الجماهير على الإنترنت بشأن مواضيع تتعلق بالتراث، من قبيل الاتجار غير المشروع بالتراث والتراث الثقافي غير المادي. وفي إطار هذه المبادرة، تم تحرير ١٦ قصة قصيرة وتم نشرها في وسائل التواصل الاجتماعي لليونسكو بخمس لغات (الإسبانية والإنكليزية والصينية والعربية والفرنسية). ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تم تعزيز الوجود الإلكتروني للحملة على موقع تويتر، إذ تم تسجيل ٣,٤٦ ملايين مشاهدة على حساب #متحدون من أجل التراث و ٦,٤٥ ملايين مشاهدة على حساب اليونسكو على موقع تويتر.

١٣ - وكما ذكرت المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/34/56)، تعد الفنون "من بين أفضل السبل لمكافحة الأصولية والتطرف. وهي ليست ترفاً، وإنما ضرورة ملحة لتهيئة البدائل، وإتاحة الحيز للخلاف السلمي [...] وحماية الشباب من التشدد". ويعد احترام حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحرية الفنية، الذي يشمل الحق في حرية التعبير، والحق في الإبداع في منأى عن التخويف، والحق في حرية التنقل وتكوين الجمعيات، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية، أحد المبادئ الأساسية في اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥. وتهدف هذه الاتفاقية في جملة أمور إلى تشجيع الحوار بين الثقافات لضمان قيام مبادلات ثقافية متوازنة أوسع نطاقاً في العالم، بما يدعم إرساء الاحترام بين الثقافات وإشاعة ثقافة السلام. وقد أكدت اليونسكو في التقرير العالمي، الذي أصدرته في عام ٢٠١٨ بشأن "إعادة صياغة السياسات الثقافية: النهوض بالإبداع من أجل التنمية"، والذي تضمنته تحليلاً لمدى تنفيذ الاتفاقية على الصعيد العالمي، أنه قد كشف عن ارتكاب ٤٣٠ اعتداء على الحرية الفنية من جانب جهات حكومية وجهات غير حكومية في عام ٢٠١٦، وهو عدد يزيد بأربعة أضعاف على عدد الحالات التي سجلت في عام ٢٠١٤ (٩٠ حالة). ولا يزال الفنانون أهدافاً للمضايقة على الإنترنت ولللعنف البدني عندما ينظر إلى عملهم باعتباره تحدياً أو انتقاداً لأيديولوجيات ومعتقدات وأفضليات اجتماعية معينة. وفرض القيود على التعبير الفني يقوض بشكل مباشر حقوق الإنسان ويعيق إسهام الفنانين في تعزيز السلام والحفاظ عليه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت اليونسكو بتسريع الجهود الرامية إلى تعزيز احترام الحرية الفنية تمسحاً مع أحكام صكوكها المعيارية، بسبل منها جمع طائفة من أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الشراكات لصالح الحرية الفنية، ووضع واختبار أدوات جديدة للتوعية وبناء القدرات، وتعزيز الحرية الفنية في العصر الرقمي. كما أنها اعتمدت مبادئ توجيهية جديدة لتنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٥، تنص على توفير الدعم لأصحاب المصلحة لمساعدتهم في التكيف مع ظهور التكنولوجيات الرقمية الجديدة، واغتنام الفرص المتاحة لهم، ومواجهة التحديات التي تعترضهم، مع اعتماد نهج يقوم على حقوق الإنسان.

١٤ - ويشكل كفالة احترام التنوع الثقافي جزءاً لا يتجزأ من عمل اليونسكو الأعم من أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري. وقد اشتركت المنظمة مع متحف الإنسان في باريس لتنظيم المعرض المتنقل المعنون "نحن وهم - من التحيز إلى العنصرية" في الفترة من آذار/مارس ٢٠١٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، في إطار اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/مارس). ودعم صندوق التضامن للشباب التابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات منظمات يقودها الشباب في سبعة بلدان نامية عن طريق تقديم منح قيمتها ٢٥ ٠٠٠ دولار، وتقديم الدعم التقني للمشاريع الرامية إلى تشجيع التنوع الثقافي والديني. واستفاد مباشرة من هذه الأنشطة ١١ ١٦٦ شخصاً، ٩ ٢٤٢ منهم شباب، وضمن هؤلاء الشباب هناك ٥ ٢٨٩ شابة. وتشارك اليونسكو، منذ عام ٢٠١٤، في مبادرة متعددة الأبعاد في بوركينا فاسو أطلقت من أجل النهوض بالإدماج الاجتماعي للفتيات المهمشة، بما فيها النساء المتهومات بممارسة السحر. وتتخذ إجراءات استناداً إلى نتائج جلسات الحوار بين أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الإدماج الاجتماعي وإعادة تأهيل الضحايا وتقديم الدعم المباشر لتمكين المرأة اقتصادياً.

١٥ - وواصلت اليونسكو تعزيز أنشطتها لصالح الحوار بين الثقافات من أجل التعريف بشكل أفضل بالتنوع الأفريقي، ومكافحة القوالب النمطية والأفكار المسبقة وتعزيز إدراك الناس للتاريخ المشترك والذاكرة المشتركة والتراث المشترك. وحتى الآن، نشرت المنظمة ثمانية مجلدات من التاريخ العام لأفريقيا بـ ١٣ لغة.

وفي إطار جهودها المتواصلة لتعريف الأجيال الشابة بهذه السلسلة من الكتب، عرضت سلسلة تلفزيونية من تسعة أجزاء استندت إلى هذه المجلدات في إذاعة بي بي سي الإخبارية العالمية خلال عام ٢٠١٧، وتم تحويل ثلاثة مجلدات من أجل استخدامها تربوياً، مع التركيز على التحديات التي يواجهها الأفارقة والشتات الأفريقي في الوقت الراهن. وتهدف هذه المبادرات إلى نشر المعارف بشأن النزاعات، والتوترات بين الأعراق والأديان، والفقر والتخلف في أفريقيا، وإلى دحض المحاولات الرامية إلى إعادة كتابة التاريخ لأغراض حزبية. وللثراث، بوصفه تعبيراً عن التنوع الثقافي، دور حاسم يؤديه في الجهود التي تبذل لإذكاء الوعي العام وتنقيف الشباب في إطار إحياء ذكرى الرق وتجارة الرق، وفي إطار تعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي. وفي عام ٢٠١٨، قامت اليونسكو، إسهاماً منها في العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٥-٢٠٢٤)، بنشر كتاب بعنوان ”آثار الرق: دليل لمديري المواقع التذكارية ومسارات الذاكرة“، يتضمن مبادئ توجيهية بشأن أفضل السبل للمحافظة على المواقع التذكارية والترويج لها وإدارتها، مع مراعاة الطابع الحساس لهذه الذاكرة المؤلمة.

١٦ - وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد بالدور الحاسم للحوار بين الثقافات في تهيئة الظروف لتحقيق السلام والتنمية المستدامة، فإن ندرة البيانات المتاحة يعيق الجهود الرامية إلى وضع سياسات قائمة على الأدلة وبرامج مستنيرة. وتعرض الدراسة الاستقصائية لليونسكو بشأن الحوار بين الثقافات التي أجريت في عام ٢٠١٧ نتائج أول استقصاء من نوعه للدول الأعضاء في اليونسكو للوقوف على إدراكها لمفهوم الحوار بين الثقافات، وتقييم السياسات المعمول بها والتشريعات السارية والبيانات والموارد المتاحة، والجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال. وتتيح النتائج حصر سياسات مختلف البلدان بشأن الحوار بين الثقافات، وتوفر بالتالي البيانات اللازمة للقيام بالرصد ووضع السياسات، وتعزز من ثم أثر نطاق العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢). وكانت الدراسة الاستقصائية أساساً لمشروع اليونسكو العالمي لجمع البيانات بشأن الحوار بين الثقافات، الذي يهدف إلى المساعدة في فهم أثر الحوار بين الثقافات على تحقيق أولويات التنمية والأمن الرئيسية (بما في ذلك بناء السلام، ومنع نشوب النزاعات، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها) من جهة والإمام بالشروط التي يلزم استيفؤها ليكون هذا الحوار فعالاً في تحقيق هذه الأولويات من جهة أخرى. وسوف يسترشد أيضاً بالمشروع في استراتيجية المنظمة بشأن الحوار بين الثقافات. وستساعد دراسة نطاق المشروع، التي شُرع في إجرائها بالتعاون مع معهد الاقتصاد والسلام في أيار/مايو ٢٠١٨، في تحديد التوجهات المفاهيمية والتقنية الكبرى لهذا المشروع الطموح والطويل الأجل. وبالمثل، كان فهم الاتجاهات والثغرات والفرص في استخدام الموارد الرقمية في الحوار بين الثقافات محور عملية رسم خرائط إقليمية قادتها اليونسكو، ونشرت نتائجها في منشور بعنوان ”التنوع والحوار والتبادل“، صدر في عام ٢٠١٧. وبموازاة ذلك، أطلقت اليونسكو منبرها الإلكتروني للحوار بين الثقافات، الذي سيكون مركزاً دولياً لصانعي القرارات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاعين العام والخاص لتعزيز الممارسات الجيدة وتيسير التواصل بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة العاملة في مجال الحوار بين الثقافات. وهذا المنبر الإلكتروني، الذي تموله حكومة أذربيجان، يدعم الجهود المبذولة في مجالات منع التطرف العنيف، وإدماج المهاجرين، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب، من خلال تعزيز التفاهم بين مختلف الأديان والثقافات والبلدان والشعوب.

١٧ - وتظل منظومة الأمم المتحدة بأسرها ملتزمة بتنفيذ خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، ولا سيما تنفيذ تدابير تتصل بالمسائل التالية: (أ) التعليم وتنمية المهارات وتيسير فرص العمل؛

و (ب) تمكين الشباب؛ و (ج) الاتصالات الاستراتيجية والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي؛ و (د) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتركز اليونسكو على دعم الجهود التعليمية التي تبذلها البلدان لبناء قدرة الشباب على الصمود أمام الرسائل التي تنطوي على التطرف والعنف، وإثراء الشعور الإيجابي بالهوية والانتماء لديهم من خلال إشاعة القيم والمهارات وأنماط السلوك التي تعزز التمسك بالسلام ونبذ العنف. وقامت اليونسكو، استناداً إلى أدائها التوجيهية لمنع التطرف العنيف عن طريق التعليم، بتنظيم دورات تدريبية لوضعي السياسات والمعلمين في شرق أفريقيا وغربها وفي وسط آسيا وفي جنوب شرق أوروبا وفي جنوب آسيا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقدت المنظمة مشاوراً مشتركة بين المؤسسات بشأن تسخير التعليم في منع التطرف العنيف في مقر اليونسكو في باريس، بمشاركة أكثر من ٢٠ جهة فاعلة دولية في هذا المجال، منها وكالات تابعة للأمم المتحدة، في سبيل تعزيز التنسيق والتواصل الشبكي على الصعيد العالمي في مجال منع التطرف العنيف عن طريق التعليم.

١٨ - إن الشباب هم من بين أول المتضررين من التطرف العنيف، وكثيراً ما يكونون ضحايا لأعمال التطرف العنيف ومرتكبين لها في آن معاً. ويسهم مشروع شبكات شباب البحر الأبيض المتوسط، بقيادة اليونسكو والاتحاد الأوروبي، في منع التطرف العنيف عن طريق معالجة المشاكل التي تؤدي إلى خيبة الأمل لدى الشباب، وكفالة أن يشارك الشباب في عملية صنع القرار وأن يسمع صوتهم في وسائل الإعلام. وتشاركت اليونسكو مع الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، خلال مؤتمر الاتحاد الأوروبي الرفيع المستوى بشأن موضوع "تعزيز دور الشباب في بناء السلام"، المعقد في بروكسل في أيار/مايو ٢٠١٨، في تنظيم حلقتي نقاش بشأن انخراط الشباب في جهود منع التطرف العنيف وبناء السلام. وتعاونت اليونسكو مع مؤسسة الأمن البشري والشبكة المتحدة لبناء السلام الشباب والبعثتين الدائميتين لكندا وهولندا لدى الأمم المتحدة في تنظيم مناسبة جانبية بشأن اتباع نهج قائم على الأمن البشري وقيادة الشباب في جهود منع التطرف العنيف، خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، المعقد بنيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وأطلقت اليونسكو ومكتب مكافحة الإرهاب، في نيسان/أبريل ٢٠١٨، مشروع "منع التطرف العنيف من خلال تمكين الشباب في الأردن وتونس وليبيا والمغرب". وكان "منع التطرف العنيف وتعزيز الإدماج الاجتماعي" موضوع المؤتمر الدولي الثاني للشباب بشأن العمل التطوعي والحوار، الذي عقد في مقر اليونسكو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وعقد هذا المؤتمر بالتعاون مع متطوعي الأمم المتحدة والمنظمة العالمية لحركة الكشفية ومؤسسة الكشفية العالمية وتمويل من برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لثقافة السلام والحوار، الذي أنشئ بمبادرة من حكومة المملكة العربية السعودية. واجتمع أكثر من ١٠٠ متطوع من الشباب لمناقشة مواضيع اللاجئين والمهجرة، والتعليم المتعدد الثقافات، ودور وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في بناء الحوار الإيجابي وربط الشباب بالتراث الثقافي والفنون. وشهد المؤتمر افتتاح معرض للصور تحت عنوان "سلطة التعاطف" ضم مجموعة مختارة من الصور والقصص من أكثر من ٨٠٠ مشاركة في مسابقة عالمية للشباب. وفي عام ٢٠١٧، نشرت اليونسكو أيضاً الدراسة المعنونة "الشباب والتطرف العنيف في وسائل التواصل الاجتماعي: تحديد خريطة للبحث"، وهي دراسة توفر خريطة شاملة للبحوث بشأن الأدوار المفترضة لوسائل التواصل الاجتماعي في عمليات نشر التشدد العنيف، ولا سيما فيما يتعلق بالتأثير في الشباب والنساء عبر العالم.

١٩ - ولابد لتسخير إمكانات الشباب ليصبحوا قوى تحويلية في مجال بناء السلام من الاعتراف بأن لهم مساهمة حيوية في إيجاد الحلول. وهذا النهج يجد صدى في مبادرة ويتكر للسلام والتنمية، التي أنشأها مبعوث اليونسكو الخاص للسلام والمصالحة، فورست ويتكر، من أجل تمكين الشباب ليصبحوا قيادات في مجال السلام وعوامل لإحداث التحولات الإيجابية. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أطلق برنامج المبادرة الرئيسي، أي شبكة الشباب صانع السلام، في منطقة أشولي دون الإقليمية في شمال أوغندا. وبغية دعم جهود بناء السلام في جنوب السودان، أنشئ مركز للرياضة، بالشراكة مع اليونسكو ومشروع One World Play في مخيم حماية المدنيين في جوبا لتسخير الرياضة لنشر ثقافة السلام ونبذ العنف. ودعمت اليونسكو الإجراءات التي اتخذها طلاب الإعلام في كلية الإعلام والصحافة بالجامعة الوطنية في ساموا لإذكاء الوعي العام بمسألة العنف الجنساني في المدرسة. وشارك الطلاب في حلقة عمل تدريبية بشأن هذه المسألة لتعميق فهمهم لها وتبادل وجهات النظر بشأن التدخلات التي يمكن أن يقوم بها الشباب في المستقبل. وبعد ذلك، وضع المتدربون سلسلة من المواد الإعلامية بشأن العنف الجنساني في المدارس.

٢٠ - وتتضرر النساء والفتيات بطرق متنوعة من الإرهاب والتطرف العنيف، وكثيرا ما يكن أول ضحايا الجماعات المتطرفة العنيفة. ولئن كانت النساء يضطلعن بدور أساسي في منع التطرف العنيف ومكافحته، فإن قدرتهن على الوساطة والتفاوض والإرشاد لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) مع جهات فاعلة دينية لبناء شبكات قطرية وإقليمية تهدف إلى تعزيز التعلم المتبادل في المجالات التالية: كشف العلامات المبكرة للتشدد، وتسريح المقاتلين المتطرفين السابقين وإعادة إدماجهم، وإجراء البحوث وتنظيم المؤامد المستديرة بشأن المقاتلات وبشأن تفسير النصوص الدينية. وفي كينيا، على سبيل المثال، عمل الشركاء المنفذون في المقاطعات الشمالية الشرقية والساحلية مع المجلس الأعلى لمسلمي كينيا وزعمائها الدينيين ومع الشباب والشيوخ المنخرطين في اللجنة المكونة من ١٠ أعضاء لتنسيق الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحته في واجير في سبيل إذكاء الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي.

إنشاء قاعدة أدلة بشأن الأسباب الجذرية للتطرف العنيف

لئن تم اكتساب معارف كثيرة بشأن التطرف العنيف، فإن ثمة حاجة إلى تعميق المعرفة بعوامل الدفع والجذب في سبيل وضع قاعدة أدلة موثوقة يمكن استخدامها في إعداد البرامج. وقد استجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا المبتغى في عمله في هذا الإطار بدعم مشاريع بحثية عالمية وإقليمية عملية المنحى للكشف عن الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أصدر المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي دراسة بعنوان "رحلة إلى التطرف في أفريقيا: دوافع التجنيد وحوافزه والمنعطقات الحاسمة المفضية إليه"، وفيها حدد المكتب العوامل السوسولوجية والأيدولوجية لتجنيد متطرفين عنيفين في القارة بعد إجراء ٤٩٥ مقابلة مع أعضاء سابقين في جماعات متطرفة. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، أطلق البرنامج الإنمائي مبادرة بحثية تناولت من منظور جنساني أبعاد فك الارتباط وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، بما في ذلك أدوار النساء في أوساط التطرف كجانيات وعائدات وبانيات سلام. وتستند هذه المبادرة إلى مقابلات أجريت مع أكثر من ٤٠ من بناءة السلام والباحثين وواضعي السياسات، بما في ذلك أعضاء في المجتمع المدني من أكثر من ١٥ بلدا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، شرع البرنامج الإنمائي في إعداد تقرير عالمي عن دور الشباب في

منع التطرف، وهو تقرير يدون منظورات الشباب ومنظمات الشباب والممارسين المعنيين في طائفة واسعة من البلدان والمناطق. وفي تقرير البرنامج الإنمائي لعام ٢٠١٨، أبرز البرنامج الطرق العديدة التي يكون من خلالها الشباب في طليعة الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف، وعرض على الجهات الفاعلة في جهود منع التطرف العنيف دروسا مستفادة وتوصيات بشأن سبل تمكين الشباب. ومن النتائج الأساسية للتقرير أن اتباع نهج فعال لمنع التطرف يتطلب الدعم النشط لنماء الشباب ولمبادراتهم ومشاركتهم في صنع القرارات، وكذلك الاستثمار في هذه المجالات. وهذه المبادرات توفر رؤى قيمة لفهم تعقيدات النزاعات العنيفة في الوقت المعاصر وتوجه جيلا جديدا من برامج البرنامج الإنمائي الرامية إلى تشجيع ثقافة السلام.

ثالثا - دعم جهود المصالحة والسلام عن طريق الحوار

٢١ - إن التحول نحو منع نشوب النزاعات في جهود بناء السلام عنصر رئيسي في تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707-S/2018/43). وأنه إذ يستند بقوة إلى المسؤولية المشتركة لجميع أصحاب المصلحة ويهدف إلى كفاءة قدر أكبر من الاتساق بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة، أي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية، فإنه يوفر إطارا بالغ الأهمية لتوسيع نطاق التعاون من أجل المضي قدما على طريق بناء السلام والحفاظ عليه.

٢٢ - وإثر عرض التقرير، استمرت كيانات الأمم المتحدة في القيام بأنشطة ترمي إلى منع نشوب النزاعات وتحديد أسبابها الجذرية. وسعى الاجتماع الرفيع المستوى المعني "ببناء السلام والحفاظ عليه" المعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى جعل الأمم المتحدة تتجاوز المناقشات المفاهيمية وتتجه إلى اتخاذ إجراءات ملموسة. واختتم الاجتماع أعماله باتخاذ قرارين متوائمين موازيين بشأن متابعة التقرير، هما قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٧٢ وقرار مجلس الأمن ٢٤١٣ (٢٠١٨)، وهو ما ينم عن إعادة تأكيد واضحة من جانب الدول الأعضاء لالتزامها ببناء السلام، وقد تم تكليف هيئات الأمم المتحدة المعنية بالمضي قدما بالتوصيات الواردة في التقرير.

٢٣ - وتتعلق هذه التوصيات بصفة خاصة بتنشيط مكتب دعم بناء السلام، الذي سيشكل مع إدارة الشؤون السياسية، الإدارة الجديدة للشؤون السياسية وبناء السلام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ بحيث يكون "صلة وصل" تربط الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وللاضطلاع بهذا الدور، قامت لجنة بناء السلام بتنويع أساليب عملها من خلال عقد عدة اجتماعات خصصتها لبلدان أو مناطق مع هيئات حكومية دولية لصالح الحوار والمصالحة. ونفذت مبادرات جديدة ترمي إلى تعزيز الحوار والمصالحة في بوركينا فاسو، وجزر سليمان، وسري لانكا، وغامبيا، وكولومبيا. فعلى سبيل المثال، قام مكتب دعم بناء السلام، بناء على طلب من حكومة كولومبيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بجمع أصحاب مصلحة رئيسيين وطنيين ودوليين لمناقشة عملية السلام. وبالمثل، عقدت اللجنة عدة مناقشات بشأن غامبيا في عام ٢٠١٧، بغية تقديم مساعدة إلى البلد في مرحلة الانتقال الحرجة التي يمر منها بشأن مشروع القانون المتعلق بلجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات. وكان دعم المصالحة عن طريق الحوار مناط تركيز العديد من المبادرات الممولة من صندوق بناء السلام، من قبيل المبادرة الرامية إلى مساعدة حكومة ليبيريا من خلال منحها ١٠ ملايين دولار من أجل مواصلة أنشطة رصد حقوق الإنسان والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين بهدف الحد من النزاعات المتصلة بالامتيازات في فترة ما قبل الانتخابات من خلال تنفيذ خطة بناء السلام في ليبيريا.

٢٤ - وعلى الصعيد المحلي، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بتيسير مبادرات سلام، منها ١٤ مبادرة للوساطة والمصالحة نفذت بقيادة أفغانستان طوال عام ٢٠١٧ على صعيدي الولايات والمقاطعات مع أصحاب مصلحة من ١٦ ولاية. وقامت البعثة أيضا بتقديم الدعم التقني والمالي لمشروع الحوار "أمهات السلام" في أفغانستان، الذي جمع ٣٦ امرأة من ثلاث ولايات لتذليل العقبات أمام مشاركة المرأة في جهود السلام. وعلى مدار السنة، دأبت ممثلات على إنشاء لجان على مستوى الولايات للاضطلاع بأنشطة تتصل بالسلام وتسوية النزاعات. وظل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة يشدد على العمل على الصعيد المحلي وإشراك القطاع الخاص في المناطق الشديدة الخطورة والمناطق المتضررة من النزاع في العالم من خلال تطوير أدوات وموارد، وعقد حوارات، وإقامة شراكات.

٢٥ - وأصبح تسخير الشباب في عملية بناء السلام مجال تركيز أساسي في جهود الأمم المتحدة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد قدمت الدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن، "السلام المفقود"، إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٨، وفقا لقراره ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، الذي طلب فيه إلى الأمين العام إجراء دراسة مرحلية بشأن المساهمة الإيجابية للشباب في عمليات السلام وحل النزاعات. وفي وقت لاحق، دعا مجلس الأمن، في قراره ٢٤١٩ (٢٠١٨)، إلى زيادة دور الشباب في التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها، وأوصى لجنة بناء السلام بأن تدرج في ما تقدمه من مشورة السبل الكفيلة بإشراك الشباب في الجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه. وما فتئت شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعمل مع مكاتب للأمم المتحدة القطرية، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، ووزارات الشباب في بوركينا فاسو، وتوغو، وكوت ديفوار. ويرمي هذا الجهد إلى تعزيز العمليات التشاركية بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الشبابية من خلال حلقات عمل لبناء القدرات، وحوارات مفتوحة، وحملات وطنية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المدارس والأحياء والمجتمعات المحلية والقرى. والهدف من المشروع هو تيسير القيام بتنقيح وإعادة صياغة السياسات الوطنية للشباب في سبيل التصدي على نحو أفضل للتحديات الراهنة وتعزيز دور الشباب كعناصر فاعلة في بناء مجتمعات مستدامة وسلمية.

٢٦ - وإذا كان السلام مثلا من المثل العليا منذ فترة طويلة في منظومة الأمم المتحدة، فإن هذا المثل تكيف على مر الزمن مع التغير المستمر في الواقع بشق تجلياته. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، نشرت اليونسكو منشورا بعنوان "مسيرة السلام الطويلة: نحو ثقافة منع نشوب النزاعات"، وهو ثمرة مشروع بحثي قامت به اليونسكو على مدى ثلاث سنوات بالتعاون مع جامعة آبات أوليبا (Abat Oliba CEU) في برشلونة و ٣٢ وكالة من وكالات الأمم المتحدة. ويعرض هذا المنشور تطور خطة الأمم المتحدة للسلام على مدى العقود السبعة الماضية، مع تسليط الضوء على مجموعة من التحديات والاتجاهات التحولية، وي طرح توصيات من أجل الحفاظ على السلام. وعلى نحو ما أكد في الدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، "سبل تحقيق السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة"، فإن نهج منع نشوب النزاعات نهج صالح ومنقذ للأرواح وفعال من حيث التكلفة. وتؤكد الدراسة أيضا أهمية النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة، وتستكشف الكيفية التي يمكن بها تحسين تفاعل العمليات الإنمائية مع آليات الدبلوماسية والوساطة والأمن وغيرها من الآليات من أجل الحيلولة دون تحول النزاعات إلى نزاعات عنيفة.

مراعاة المنظور الجنساني في بناء السلام

أسهم صندوق بناء السلام في سيراليون في مساعدة النساء والشباب في التحضير للانتخابات في البلد. ومنح مبلغ ١٠ ملايين دولار لليبيريا لتنفيذ خططها الوطنية لبناء السلام الرامية إلى تعزيز رصد حقوق الإنسان والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ومول صندوق بناء السلام في ليبيا أيضاً مشروع المصالحة الوطنية، الذي أجريت في إطاره أربعة حوارات محلية أفضت إلى توقيع اتفاقات مصالحة بين قبائل ومجتمعات محلية كانت متنازعة في السابق. وشمل ذلك حواراً للنساء فقط عقد في طرابلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على زيادة عدد الوسيطات وتأثير النساء في عمليات السلام من خلال توسيع الشبكات الإقليمية، مع دعم أنشطة الرصد والتطوير. وفي بوروندي، واصلت الهيئة تعزيز شبكة وطنية للوسيطات، تضم ٥١٦ امرأة من ١٨ مقاطعة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تعاملت هذه الشبكة مع أكثر من ١٤ ٠٠٠ نزاع بشأن السياسة والأراضي والعنف المنزلي والشباب. وشمل الدعم المقدم إلى تحالف النساء في جنوب السودان، الذي يضم ٤٤ منظمة نسائية، ورقة موقف وأنشطة لكسب التأييد للاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان من أجل تبني الاتفاق خيار السلام وزيادة حصة النساء في مقاعد البرلمان من ٢٥ إلى ٣٥ في المائة. وفي جنوب السودان، أتاح إنشاء مراكز لتمكين المرأة أماكن آمنة للنساء في حالات النزاع. ولتعزيز الوساطة في النزاعات المحلية ومكافحة العنف الجنساني، اعتمدت النساء الليبيريات مفهوم "أكواخ السلام"، وهي عبارة عن مجموعات لبناء السلام بقيادة المجتمعات المحلية. وحتى الآن، تم إنشاء ٢٩ كوخاً من أكواخ السلام. وبالمثل، ساعدت شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في تحديد الوسيطات والخبيرات من أجل شبكة الوسيطات في الكومولث، التي أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

رابعا - إيجاد إطار للقيم المشتركة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي

٢٧ - ما زال الحوار والتعاون مع الجهات الفاعلة الدينية وقادة المجتمعات المحلية نخباً موحداً وعنصراً بالغ الأهمية في كثير من الأحيان في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز القدرات المجتمعية والمؤسسية من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي. وشملت الجهود في هذا الصدد أنشطة ترمي إلى التوفيق بين الدين وحقوق الإنسان في العالم بأسره، وحل النزاعات، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتعزيز التعايش بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

٢٨ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان متابعة إعلان بيروت بشأن الإيمان من أجل الحقوق والتزاماته الثمانية عشر، وهو إطار يتيح حيزاً للتفكير والعمل المتعدد التخصصات بشأن علاقات الإثراء المتبادل بين الأديان وحقوق الإنسان. وشهدت الرباط، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مشاركة أكثر من ١٠٠ دولة، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات إقليمية، ومرجعيات دينية، وجهات فاعلة دينية في المجتمع المدني، في ندوة للمفوضية لمناقشة تنفيذ خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، تواصلت المفوضية وتشاورت مع شبان في حلقة عمل إقليمية عقدت في تونس بشأن دور الجهات الفاعلة الدينية الشبابية في تعزيز حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واعتمدت

مبادرة "التزامات الكنائس تجاه الأطفال"، وهي مبادرة نشأت بفضل الشراكة العالمية بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمجلس العالمي للكنائس وعملية تشاورية واسعة النطاق شملت مشاركة ٢٣٥ خبيراً. وتنص هذه الالتزامات على إجراءات محددة واستراتيجيات للتصدي للتحديات الملحة المتعلقة بالأطفال، مع التركيز على إنهاء العنف ضد الأطفال، والترحيب باللاجئين والمهاجرين ودعمهم، واتخاذ الإجراءات للتخفيف من آثار تغير المناخ والاستعداد له. وفي الفلبين، اعتمدت اليونيسيف على العلاقات مع القيادات الدينية الإسلامية لإعداد تسع خطب بشأن حماية الطفل بما في ذلك بشأن "الجهاد السلمي". وقامت القيادات الدينية في المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من النزاع بتعميم إلقاء هذه الخطب طوال عام ٢٠١٨.

٢٩ - وعلى الصعيد العالمي، يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان الإشراف على جهود التعاون التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة بشأن الدين والتنمية وبناء السلام من خلال فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بتشجيع المنظمات الدينية على المشاركة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تضم في عضويتها أكثر من ١٧ كياناً من كيانات الأمم المتحدة. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، قام الصندوق برعاية لقاء التبادل الإقليمي العربي للمعارف الاستراتيجية بشأن الدين والتنمية وبناء السلام، الذي شاركت فيه ١٠ هيئات من الأمم المتحدة و ٦٠ جهة شريكة دينية وثقافية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، نسق الصندوق معتكفاً للتخطيط الاستراتيجي من أجل أهداف التنمية المستدامة مع ١٥ من هيئات الأمم المتحدة وأكثر من ٤٠ جهة شريكة من المنظمات الدينية، ما أسفر عن إقرار مجلس استشاري ديني لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، من المقرر إطلاق أعماله في الجمعية العامة. وركز عمل الصندوق في جيبوتي والصومال والسودان ومصر على التخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وفصلها عن الدين. ففي صوماليالاند، على سبيل المثال، جرى تدريب ٤٠٠ زعيم ديني و ١٠٠ فقيهة على التخلي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، ونظمت ٣٠٠ دورة توعية خلال إلقاء خطب الجمعة في المساجد، وكان تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والإسلام محور ١٠ برامج إذاعية و ١٥ حلقة تلفزيونية بثت على الصعيد الوطني.

٣٠ - وشكل تشجيع الحوار بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة جزءاً من عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تعزيز الإدماج والتعايش السلمي. ففي الكاميرون، نظمت المفوضية ٥٥ مشروعاً بشأن التعايش السلمي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، بما في ذلك محادثات تنقيفية بشأن القيم الثقافية والتعايش السلمي، ومعرض للحرف اليدوية للاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة، وحوارات بين الطوائف وتدريب لقيادات مجتمعات اللاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة. واستفاد نحو ٧٨ ٠٧٧ مشاركاً من قدر أكبر من التواصل الاجتماعي في المجتمعات المحلية ومن أنشطة لتحديد سبل منع نشوب النزاعات. وفي تركيا، أنشأت المفوضية فرقة عمل لتنسيق الجهود في مجال التماسك الاجتماعي في جميع أنحاء البلد. وساعد كثيراً إشراك قيادات المجتمعات المحلية، من أئمة ومختارين ومديري مدارس، في الوساطة في التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على تحسين العلاقات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال توفير التدريب على المهارات الزراعية في تركيا. وفي إطار التدريب، يتم ربط المشاركين بأرباب العمل المحليين عن طريق معارض فرص العمل، وهو ما يزيد من فرص العمل والاندماج في المجتمع.

خامسا - نشر مبادئ وأدوات الحوار بين الثقافات والأديان من خلال التعليم الجيد ووسائط الإعلام

٣١ - لقد أصبح التنوع الثقافي والتفاعل بين الثقافات حقيقتين من حقائق الحياة الحديثة للعديد من الناس في العالم. وبات تزويد الناس بالمهارات والأدوات اللازمة أمرا بالغ الأهمية. ونظرا للطفرة الرقمية واتساع نطاقها، اعتمدت عدة هيئات في الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تكنولوجيات جديدة لتنويع البرمجة وتوسيع نطاق المستفيدين من البرامج. ولئن أتاحَت وسائط الإعلام الجديدة والتكنولوجيات الرقمية فرصا جديدة للحوار، والمشاركة الديمقراطية، والتعلم، والتعبير الإبداعي، والتشارك في المنابر، فإنها وفرت أيضا حيزا يتسم بانعدام الأمن وانتشار خطاب الكراهية وكراهية الأجانب والعنصرية.

٣٢ - وعملت اليونسكو، إثر الترحيب بالمنشور الذي أصدرته عام ٢٠١٣ بعنوان "الإطار المفاهيمي والتنفيذي لكفاءات التواصل بين الثقافات"، مع خبير رائد من جامعة ديوك في الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد نشاط يكون متيسرا وقابلا للتحويل عالميا يستند إلى الرواية. والهدف من هذا التعاون هو تطوير كفاءات أساسية للتواصل بين الثقافات، مثل التعاطف والتفكير والإصغاء من أجل التفاهم بين جماهير مختلفة تواجه طائفة واسعة من المسائل. وقامت اليونسكو، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، ومدينة هراي، والعديد من المنظمات المحلية غير الحكومية، بتجريب دليلها بشأن كفاءات التواصل بين الثقافات القائمة على حقوق الإنسان في تايلند وزمبابوي. وفي كوستاريكا، تم تجريب الدليل بالتعاون مع وزارة الثقافة والشباب، ومكتب أمين المظالم، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومكتب رئيس الجمهورية لشؤون الشعوب الأصلية، ومختلف المنظمات غير الحكومية. ومن المقرر إجراء دورات تدريبية أخرى في تونس والنمسا في أواخر عام ٢٠١٨. ويتبين من تقييمات الدورات التدريبية أن معظم من شاركوا في الدورات ويزيد عددهم عن ٤٠٠ مشارك أفادوا بأنهم اكتسبوا مهارات قوية في مجالات التعاطف والتفكير والإصغاء من أجل التفاهم.

٣٣ - وأشار في التقرير المرحلي لعام ٢٠١٧ للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي تشترك في تنسيقه اليونسكو ومفوضية شؤون اللاجئين، إلى أن جهوداً كبيرة بذلت، منذ عام ٢٠١٥، فيما يتصل بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، سواء في إطار أو خارج إطار استراتيجية يجري إعدادها في السياق المحدد للبرنامج العالمي. وتعد حقوق الإنسان أيضا موضوعا أساسيا في دليل اليونسكو "كتابة السلام" لعام ٢٠١٧، الذي يهدف إلى إدكاء الوعي لدى الأطفال بالتنوع وبمفهوم السلام. وقد نظمت حلقة العمل التدريبية الأولى بشأن هذا الدليل في الرباط في شباط/فبراير ٢٠١٨. وواصلت اليونسكو توسيع نطاق أعمالها في مجال إعداد الكتب المدرسية لمراعاة دور التعليم في تعزيز حقوق الإنسان والقضاء على التمييز. وقد نفذ مشروع مدته أربع سنوات (٢٠١٣-٢٠١٧) لإعداد كتب مدرسية جيدة النوعية بخصوص الدين ونوع الجنس والثقافة من خلال حلقات عمل لبناء القدرات في الأرجنتين، وألمانيا، وبولندا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورومانيا، والمغرب، وتم نشر كتاب "جعل محتوى الكتب المدرسية شاملا: التركيز على الدين ونوع الجنس والثقافة" في عام ٢٠١٧. وظلت كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، بوصفها شريكا في مجال التعلم وتنمية القدرات لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بتشجيع المنظمات الدينية على المشاركة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ظلت ملتزمة بإشراك المنظمات الدينية في أنشطتها التعليمية وتوفير أدوات التعليم وإدارة المعارف.

٣٤ - وفي لبنان، تشارك متطوعو الأمم المتحدة مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لكفالة حصول الأطفال الفلسطينيين على التعليم عن طريق الاستعانة بأكثر من ١٠٠ لاجئ فلسطيني ليكونوا مدرسين وبدلاء مدرسين في إطار برنامج متطوعي الأمم المتحدة. وأتاح ذلك إيصال خدمات التعليم خلال العامين الدراسيين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من أطفال اللاجئين الفلسطينيين الذين طالت مدة لجوئهم في لبنان وإلى أكثر من ٥ ٠٠٠ من أطفال اللاجئين الفلسطينيين الجدد الذي نزحوا من الجمهورية العربية السورية. وكان الهدف من هذه المبادرات هو كفالة استفادة جميع المتعلمين على قدم المساواة من التعليم الجيد والمهارات اللازمة لبناء أواصر التماسك الاجتماعي.

٣٥ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تناول موضوع منع التطرف العنيف من خلال التثقيف بشأن السياسات والنظام التعليمي، واصلت اليونيسكو إعداد الأدوات الإرشادية، التي تشمل ”دليل المعلم حول منع التطرف العنيف“ الصادر في عام ٢٠١٦، باقتراح مع أنشطة بناء القدرات الموجهة للمدرسين، ومدرري المدرسين وصانعي السياسات. وأصبحت الخطابات الإقصائية والمحرضة على كراهية الأجانب والعنصرية وأعمال العنف ذات الصلة شاغلا متناميا في مجال التعليم من أجل المواطنة العالمية، الذي يهدف إلى تزويد المتعلمين بالمهارات والقيم والمواقف من أجل بناء المجتمعات السلمية والعادلة والحفاظ عليها. وأعد موجز تجميعي للمناقشات التي دارت خلال الحلقة الدراسية لليونسكو بشأن المنظورات القومية وآثارها على تعليم المواطنة العالمية، التي عقدت في سول في حزيران/يونيه ٢٠١٧، في كتيب يهدف إلى تقديم فهم جديد للرؤية والمهارات والنهج اللازمة للمضي قدما في التصدي لهذه التحديات. وفي إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونسكو أيضا على إرساء ثقافة المشروعية من خلال الأنشطة التعليمية، بما في ذلك لأغراض مكافحة الإرهاب.

٣٦ - ويمكن لوسائل الإعلام الجديدة والأدوات الرقمية أن يسهما معا في تعزيز المشاركة الديمقراطية للمجتمع المدني. فقد وسع تحالف الأمم المتحدة للحضارات نطاق مسابقة برنامجه المسمى ”برنامج تطبيق من أجل السلام“ (PEACEapp)، الذي أطلقه في عام ٢٠١٤، من أجل إذكاء الوعي لدى اللاجئين والمجتمعات المضيفة في المغرب وإسبانيا بالإمكانات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحوار بين الثقافات والأديان وللتفاهم المتبادل. وعقب حلقات العمل التي نظمت في إسبانيا في عام ٢٠١٧، وضع تطبيق لعبة ”SURVIVAL“ بالتعاون مع برنامج تطبيق من أجل السلام. ومنذ ذلك الحين تم تنزيل هذا التطبيق أكثر من ٧ ٠٠٠ مرة. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، تعاون البرنامج الإنمائي مع موقع فيسبوك لإطلاق حملة #ExtremeLives، التي هي سلسلة من المقابلات على خدمة البث المباشر في فيسبوك (Facebook Live) تهدف إلى الكشف عن الوجه الإنساني للتطرف في آسيا وإلى إظهار بدائل إيجابية. وترسم المقابلات صور أفراد متضررين من التطرف، بمن فيهم مقاتلون سابقون وضحايا وزوجات وأمهات جهاديين وبناءة سلام. وحتى الآن، شاهد هذه السلسلة ١٢ مليون مستعمل لفيسبوك. وقامت مفوضية حقوق الإنسان أيضا بتسخير وسائل الإعلام الجديدة لإطلاق وحدتين للتعليم الإلكتروني التفاعلي بشأن تفعيل الحق في التنمية في جهود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع جامعة السلام، كوستاريكا، التابعة للأمم المتحدة، والمعهد الدولي للصحة العالمية التابع لجامعة الأمم المتحدة، ماليزيا.

٣٧ - وفي إطار سلسلة من المؤتمرات الدولية التي تتناول نشر التشدد عبر الإنترنت والعنف في الفضاء الإلكتروني، نظمت اليونسكو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ اجتماعاً بشأن "الشبكة المظلمة: التحديات الاجتماعية والقانونية والتكنولوجية والأخلاقية"، استكشف التبعات التقنية والقانونية للتهديدات في الفضاء الإلكتروني وسبل تحسين الاستراتيجيات الوطنية. وقيس الدليل القياسي العالمي لأمن الفضاء الإلكتروني الذي وضعه الاتحاد الدولي للاتصالات الجهود التي تبذلها البلدان لمعالجة أمن الفضاء الإلكتروني. وفي عام ٢٠١٧، أجاب ١٣٤ بلداً على الاستقصاء في إطار الدليل، أي بزيادة قدرها ٢٨ في المائة قياساً إلى عام ٢٠١٤، وهو ما يدل على تزايد التزام البلدان بالعمل سوياً على رفع مستوى أمن الفضاء الإلكتروني في جميع أنحاء العالم.

٣٨ - وبالمثل اتضح، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أن المجتمع المدني يتعاون أكثر فأكثر مع وسائل التواصل الاجتماعي على إجراء مناقشات ملموسة بشأن بعض الأبعاد السلبية للإنترنت، مثل خطاب الكراهية. وقد حظيت بمتابعة كبيرة على موقع تويتر مثلاً ندوتان عن موضوع خطاب الكراهية ضد المهاجرين واللاجئين في وسائل الإعلام نظمهما تحالف الأمم المتحدة للحضارات في بروكسل والقاهرة في عام ٢٠١٧. وعرفت ندوة بروكسل مشاركة أكثر من ١٣ مليون حساب على موقع تويتر وسجلت نحو ٣٠ مليون مشاهدة، في حين عرفت ندوة القاهرة مشاركة نحو مليوني حساب وسجلت ١١ مليون مشاهدة.

٣٩ - ويتطلب التعامل مع المشهد الحالي لوسائل الإعلام القدرة على إجراء تقييم نقدي لمحتوى هذه الوسائل، والقدرة على استخدام هذا المحتوى والإسهام فيه بمسؤولية. وتساعد استراتيجية اليونسكو المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي المعنونة "الإمام بوسائل الإعلام والمعلومات: التفكير النقدي والإبداع والإلمام بالقراءة والكتابة والتواصل بين الثقافات والمواطنة والمعارف والاستدامة" زهاء ٥٠٠٠ شاب وشابة في اكتساب الكفاءات في الإمام بوسائل الإعلام والمعلومات والحوار بين الثقافات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى أكثر من ٣٠٠ شاب وشابة تدريباً في إطار أول دورة إلكترونية مفتوحة ضخمة بشأن الإمام بوسائل الإعلام والمعلومات ومهارات التواصل بين الثقافات، وتم إضافة أكثر من ١٠٠ مورد إلى أداة الموارد المتعددة الوسائل لتعليم أسس التواصل بين الثقافات عن طريق مركز تبادل المعلومات الإلكتروني لليونسكو وتحالف الأمم المتحدة للحضارات من أجل الإمام بوسائل الإعلام والمعلومات.

٤٠ - وتعد حرية الصحافة (وسائل الإعلام المطبوعة ووسائل البث الإذاعي والتلفزيوني والإنترنت) حجر الزاوية لأي مجتمع ديمقراطي. وتدعم اليونسكو حرية التعبير والصحافة المستقلة والمهنية. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أصدرت اليونسكو المنشور المعنون "الإرهاب ووسائل الإعلام: دليل للصحفيين" من أجل التشجيع على التفكير في التحديات الأخلاقية والصحافية في التعامل مع الإرهاب، فضلاً عن المسائل المتعلقة بسلامة الصحفيين، من قبيل عمليات الاختطاف والصدمات النفسية. وعلى مدى العقد الماضي وحده، قتل أكثر من ٦٠٠ صحفي وإعلامي، خارج إطار النزاع في معظم الحالات. وتقود اليونسكو الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي أقرت في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

سادسا - تشجيع الحوار من أجل حماية الكوكب وما لذلك من أبعاد أخلاقية ودينية واجتماعية وثقافية

٤١ - بما أن السلام والتنمية مترابطان، فإن تشجيع ثقافة السلام والحوار بين الثقافات والأديان عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تبين أن هيئات الأمم المتحدة تلجأ أكثر فأكثر إلى الحوار من أجل تحقيق التنمية البيئية.

٤٢ - ويمكن أن يكون الحوار عاملا حاسما في تسوية النزاعات على الموارد الطبيعية. ويمثل النهوض بالإدارة المشتركة للموارد الطبيعية العابرة للحدود في منطقة حوض بحيرة تشاد عنصرا أساسيا في مشروع المحيط الحيوي والتراث في بحيرة تشاد، الذي يجري تنفيذه بالاشتراك مع برنامجين تابعين لليونسكو، هما البرنامج الهيدرولوجي الدولي وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي. والهدف من المشروع هو تعزيز قدرة الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد على أن تصون وتدير بصورة مستدامة الموارد المائية والبيولوجية والثقافية بإنشاء محمية حيوية عبر الحدود، ومن ثم الحد من الفقر وتعزيز الاقتصاد الأخضر والسلام. وأقرت حكومات ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وكرواتيا برنامج عمل استراتيجي لطبقات المياه الجوفية الكارستية في جبال الألب الدينارية في جنوب شرق أوروبا يهدف إلى تحسين إدارة المياه الجوفية العابرة للحدود واستدامة النظم الإيكولوجية ذات الصلة، وسوف تنفذه اليونسكو في الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤. ولزيادة مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام في الجانب المتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، تعكف هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام على تجريب برنامج مشترك بشأن المرأة والموارد الطبيعية والسلام في كولومبيا وشمال كردفان، السودان. ويهدف هذا المشروع التجريبي إلى اختبار استراتيجيات شتى ترمي إلى تعزيز القدرات وهياكل الدعم الوطنية من أجل ضمان استغلال مهارات النساء وتحقيق إمكاناتهن. واستمرت منظمة الأغذية والزراعة في فتح نوادي ديمترا، وهو مشروع رئيسي يستند على مشاركة السكان المحليين ويهدف إلى التمكين لسكان الريف وإلى تحقيق التماسك الاجتماعي في سبيل تحسين القدرة على الصمود والأمن الغذائي والتغذية. وهناك إقبال متزايد على اتباع هذا النهج في الأزمات الطويلة الأمد، إذ شهد عام ٢٠١٨ إنشاء نحو ١٠٠٠ ناد جديد من هذا القبيل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والنيجر لتعزيز السلام والتصدي للعنف الجنساني.

٤٣ - ويمكن أن تؤدي آثار تغير المناخ إلى النيل من ثقافة السلام عندما تؤدي إلى تدني مستوى السلامة وإلى تدهور سبل كسب العيش وعندما تؤدي إلى إثارة النزاعات وحركات التشرد. فعلى سبيل المثال، لاحظ أكثر من ٤٠ بلدا، في مساهماتها في اتفاق باريس، وجود صلة بين الأمن وتغير المناخ، تتجلى في الهجرات الواسعة النطاق، والتحديات الأمنية والنزاعات على الموارد الشحيحة. وتعد خطط التكيف الوطنية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ دليلا للحكومات لتحليل المخاطر المناخية، وتحديد وتنفيذ إجراءات التكيف، وإدماج التكيف في التخطيط الوطني. وبحلول آذار/مارس ٢٠١٨، أطلق أكثر من ٨٠ بلدا خططها الوطنية للتكيف وطلب أكثر من ٣٥ بلدا الدعم من الصندوق الأخضر للمناخ. وما فتئ معهد الدراسات المتقدمة للاستدامة التابع لجامعة الأمم المتحدة يشجع على اتباع نهج يراعي التنوع البيولوجي الثقافي للنهوض باستخدام مستدام أكثر تكاملا للموارد البيولوجية والثقافية. ومنذ عام ٢٠١٦، انكب المعهد على تنفيذ إعلان إيشيكاوا بشأن التنوع البيولوجي الثقافي.

إشراك الجهات الفاعلة الدينية في حماية البيئة

الجهات الفاعلة الدينية جهات شريكة تزداد أهميتها في حماية البيئة. ولتعزيز ما يقوم به من عمل بشأن الأبعاد البيئية للسلام والنزاع، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدة جديدة تعنى بالأمن البيئي في نيروبي. وتتولى هذه الوحدة قيادة أنشطة البرنامج لتسخير التعاون البيئي من أجل بناء السلام والحفاظ عليه، بطرق منها الحوار بين الأديان والثقافات، وتقديم الدعم التقني إلى البلدان التي تعاني من النزاع ومن المهشاشة بفعل تدهور البيئة وتغير المناخ. وخلال الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اجتمع ممثلو ١٠ عقائد ينتمون إلى ٤٠ منظمة لمناقشة الأولويات البيئية والاتفاق على مجالات تعاون جديدة.

سابعاً - استنتاجات

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجدت زيادة التركيز على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام صدى في كافة الإجراءات المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. فتقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707-S/2018/43) كرس مبدأ المسؤولية المشتركة لجميع أصحاب المصلحة وتوخى زيادة الاتساق بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وأطلق إطاراً بالغ الأهمية لبناء السلام والحفاظ عليه، يقوم على القيم المشتركة لتعزيز التماسك الاجتماعي.

٤٥ - ويعني إعادة صياغة مفهوم بناء السلام بالانتقال من منظور ما بعد انتهاء النزاع إلى منظور الدبلوماسية الوقائية أن العمل المشترك بين الركائز أصبح ذا أهمية بالغة. كما أن إيلاء الاهتمام لمنع نشوب النزاعات أفسح المجال لطائفة أوسع من الجهات الفاعلة، مثل النساء والشباب، للإسهام في عمليات بناء السلام. كما أتاح التحول من رد الفعل على النزاعات إلى منع نشوبها وتحديد أسبابها الجذرية الأخذ بنهج أكثر جماعاً بين التخصصات وأكثر اهتماماً بالتفاصيل. وفتح التوجه الجديد في جهود بناء السلام مجالاً أرحب للحوار بين الثقافات والأديان وأعطى لهذا الحوار دوراً مركزياً أهم في الإسهام في خطة بناء السلام.

٤٦ - وفي هذا السياق، اتسع تعريف السلام ليشمل أكثر من مجرد انعدام الحرب أو النزاع العنيف، ولم تعد نهج بناء السلام مقصورة على الحالات التي يكون فيها النزاع جلياً أو وشيكاً. وباتت الإجراءات متنوعة وتتسم بوجود عملية تحويلية واسعة محورها الإنسان تدعمها نهج للإقناع. وهذا التركيز أفضى إلى الأخذ بنهج أشمل لا يتمثل في التصدي للنزاع فحسب، بل أيضاً في التحسب له ومنع عودته ظهوره.

٤٧ - وتم استكشاف الأدوار المتعددة الجوانب للشباب والنساء في جهود بناء السلام بمزيد من التفصيل في الفترة المشمولة بالتقرير. ولئن حظي الشباب والنساء بالأولوية في البرمجة في بعض الأحيان، فقد وجدت كيانات الأمم المتحدة صعوبات في استغلال إمكانات الشباب والنساء لإتاحة مشاركتهم الكاملة في جهود منع نشوب النزاعات وحلها.

٤٨ - وظلت حقوق الإنسان موضوعاً يتخلل الأنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. واقتضى تحديد التأكيد على حقوق الإنسان في سياق الحوار بين الثقافات وثقافة السلام من عدد أكبر من كيانات الأمم المتحدة أن تستكشف منطلقات مبتكرة في البرمجة، مثل كيفية إقامة تعاون خلاق مع الجهات الفاعلة الدينية.

٤٩ - وعلى الرغم من الجهود الملحوظة، لا تزال هناك تحديات كبيرة. فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة مستمرة في الاعتداءات التي تستهدف الثقافة والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم، والتي تشمل الاعتداءات على المواقع ذات الأهمية الثقافية والدينية والاعتداءات على الصحفيين. وظهرت مسألة الإفلات من العقاب باعتبارها مشكلة رئيسية على الصعيد العالمي، وجاءت الخطوات المتخذة لإنهاء الإفلات من العقاب على الاعتداءات على التراث الثقافي والصحفيين لتمهيد لطريق واحدة. كما أن إذكاء الوعي العام بضرورة الاستخدام الأخلاقي والمسؤول لأدوات التواصل الثقافي، من قبيل وسائل الإعلام الجديدة، عزز الرغبة العالمية في التصدي لقضايا من قبيل خطاب الكراهية.

٥٠ - وفي ضوء زيادة العمل المشترك بين الركائز، تتخذ مبادرات متعددة، مع إتاحة حيزا أكبر للشراكات. كما أن هناك وعيا أكبر بأهمية الحوار في السعي إلى تحقيق أهداف إنمائية أوسع نطاقا، لأغراض منها مثلا التنمية البيئية. وتجلت المشاركة في الحوارات بين الثقافات والأديان في إجراءات عدة كيانات في الأمم المتحدة، وتجاوزت هذه المشاركة أحيانا نطاق ولاياتها التقليدية. وبموازاة ذلك، برزت في الفترة المشمولة بالتقرير قيود في التعاون فيما بين الوكالات، يمكن تعزيزها من أجل النهوض بإجراءات أكثر اتساقا وتكاملا. وهناك حاجة واضحة إلى فهم أفضل للحوار بين الثقافات. ويلزم جمع البيانات وزيادة الاستثمارات لكي يكون إرساء الحوار بين الثقافات وثقافة السلام أجدى من الناحية التنفيذية. ومن شأن استمرار مشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة أن يعزز تشجيع ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات.